مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

نغمة التهديد بالاستجواب تعود إلى الواجهة.. ونواب يهددون بـ«حل الحكومة قبل البرلمان»

جلسة تكميلية لـ«الخطاب الأميري وبرنامج عمل الحكومة» اليوم.

كتب مصطفى كامل

وسط حالة من الهجوم والهجوم المضاد، والتهديد باستجواب الحكومة وتوجيه اللوم لها على تردي الأوضاع في البلاد، وافق مجلس الأمة على عقد جلسة تكميلية اليوم لجلسة الأمس، فيما يستعد لجلسة خاصة الثلاثاء المقبل لمناقشة قضية «الداو» الشهيرة بعد أن سقط الطلب الأول لعقد الجلسة الخاصة بخروج أسامه الطاحوس من المجلس.

ووافق المجلس على طلب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع سحب التقرير الخاص بالصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ان تقدم اللجنة تقريرا اخر في جلسة اليوم.

من جانبه قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير قبيل رفع الجلسة ان الحكومة ستعمل على اقرار وتطبيق القوانين التي تحقق الرفاهية للمواطنين، مبينا ان الجميع امام تحد يتمثل في اهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتسخير كل الامكانات وتحقيق طموحات المواطنين.

واضاف ان ما طرحه النواب في الجلسة سيكون محل تقدير واعتزاز وسيؤخذ كل ما طرح فيها على محمل الجد.

من جانبهم، أكد عدد من اعضاء مجلس الأمة أمس، أهمية التزام السلطتين التشريعية والتنفيذية بالعمل وفق مضامين النطق السامي والخطاب الاميري في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي ال14.

وشدد النواب اثناء مناقشتهم وردهم على الخطاب الاميري في جلسة مجلس الامة التكميلية على أهمية مكافحة الفساد وتطبيق القانون في كل مؤسسات الدولة والحفاظ على الوحدة والنسيج الوطني وترسيخهما وتحصينهما في مواجهة الفتن.

وقالوا ان النطق السامي شدد على أهمية ترشيد العمل السياسي والممارسة الديمقراطية والتعاون بين المجلس والحكومة والارتقاء بالجهاز الاداري في الدولة والاستثمار بالعنصر البشري وتنميته ورعاية الشباب وتمكينهم.

وطالب النواب بالتحقيق في المشاريع المليارية كقضية الداو كيميكال وعقد شركة شل ومشاريع المصافي النفطية فضلا عن عقد محطة الزور الشمالية مشددين على اهمية تعاون الحكومة مع لجان التحقيق البرلمانية للوصول الى الحقائق ومعرفة المتسببين بالخسائر المالية.

وأكدوا أهمية أن تأتي الحكومة بمنهج جديد ينتشل مؤسسات الدولة من الفساد وتردي الخدمات والواسطات والمحسوبيات والتنفيع واقصاء الكفاءات مشددين على أهمية تطوير المرافق الصحية وبناء مستشفيات جديدة وتسهيل اجراءات العلاج في الخارج فضلا عن أهمية حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية بشكل عاجل وعادل.

وعبر عدد من النواب عن شكرهم وتقديرهم لسمو أمير البلاد على توجيهات سموه لوزارة الدفاع بقبول جميع أبناء الشهداء العسكريين (المقيمين بصورة غير قانونية) في الجيش الكويتي مطالبين بفتح مجال البعثات الدراسية العليا الداخلية والخارجية للمنتسبين إلى وزارة الدفاع.

وشددوا على أهمية حسن اختيار الوزراء حتى لا تتعطل التنمية وليأخذ الوزراء فرصتهم في العمل مؤكدين ان الاستقرار السياسي هو في استكمال مجالس الأمة لعمرها الدستوري وان الحكومة كذلك هي المدخل لحل جميع القضايا. والى تفاصيل الجلسة:

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة في تمام الساعة 9:00 ثم تلا الامين العام اسماء السادة الاعضاء المعتذرين والمتغيبين عن الجلسة الماضية بعذر أو اخطار.

الرئيس الغانم الجلسة اليوم استكمال لجلسة يوم امس لاستكمال مناقشة برامج عمل الحكومة والرد على الخطاب الاميري.

النائب عبدالله التميمي: للاسف من وقت لحين نجد تصرفات من الحكومة تعمل على خرق المحافظة على الوحدة الوطنية ومنها اعطاء مناصب لاشخاص لا يحافظون على الوحدة الوطنية، كما اننا نفتقد التعاون الحكومي في الرد على الاسئلة وبهذه المناسبة احب اشيد بالاخ وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي يرد على جميع الاسئلة الموجهة له، مد يد التعاون يتمثل بعد تلكؤ الوزراء بالرد على الاسئلة وهناك وزراء غادروا الحكومة هم كانوا ممن تسبب في تحقيق عدم التعاون، ونحن ندعو لترسيخ الوحدة الوطنية لكننا نرى قرارات من شانها التاثير على الوحدة الوطنية، كما احب ان اشير الى ان هناك خرقا للقوانين وللاسف اتاني احد المواطنين ولم استطع انجاز معاملته في احد الجهات الحكومية لكنه بعد فترة ابلغني بانه «مشاها» بالاموال.

النائب سعدون حماد: قبل الدخول بالقضية الاسكانية والصحة والتعليم نبارك لمن تم اختيارهم وزراء في هذه الحكومة وندعوهم للتعاون مع المجلس ونوجه لوزير النفط حديثنا بالتأكيد على فتح تحقيق في المشاريع النفطية المليارية وعقد الداو وعقد شيل ومصفاة فيتنام وكذلك المشاريع التي تحوي مخالفات قانونية وقد يترتب عليها غرامات على غرار غرامة الداو كما اوجه خطابي لوزير المالية فاني اؤكد ان مسؤوليته حول عقد محطة الزور حيث تم التحالف مع احد النواب السابقين لتمرير المشروع رغم مخالفاته ويجب اتخاذ قرار سريع حول هذا العقد واعادة طرح المشروع طبقا للقانون 2010/39، ونحن كذلك نؤكد على ضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

برنامج الحكومة رصد 12 مليار دينار ومنها محطة الزور وتوسعة مطار الكويت وانا سؤالي كيف توسع مطار ولا يوجد طائرات لدى مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ونحن نؤكد لابد من حسم صفقة شراء طائرات الكويتية كما يجب الاستعانة بشركات اجنبية لتغطية توسعة مطار الكويت، كما اشار برنامج عملها بقناة للملاحة في ميناء مبارك الكبيرة ولا نعلم ما هي قيمة هذا المشروع ياوزير الاشغال، وبالنسبة لوزارة الصحة نحن لا نريد طرح مناقصات مستشفيات ومن ثم الغاؤها لذلك نريد استبعاد وزارة الاشغال عن مشاريع الصحة حتى لا تلغي المشاريع لذلك نحن نقول للحكومة لا نريد مشاريع تطرح ثم تلغى، وبالنسبة للتعليم لماذا لا تفتح جامعات بالمحافظات وكذلك معاهد تطبيقه وما المانع من ذلك خاصة وان ابنائنا حبوته للتعليم بالجامعات الخاصة بالخارج ونحن نقول يابو أنس «أي وزير التربية» يجب أن يكون لك موقف واضح.

النائب خليل عبدالله: في البداية نبارك الوزراء الجدد ونتمنى لهم التوفيق، ونحن نقول قد حان الوقت لاطلاق مرحلة فاصلة جديدة تتطلب اعادة النظر بالتشريعات والممارسات القائمة فيجب البدء بمنهجية جديدة وفكر جديد فاليوم هناك فوضى عارمة بالبلد وفساد مستشر في مؤسسات الدولة فهناك استقائية قبيحة في تطبيق القانون ومحسوبيات وهناك مؤسسات اصبحت قائمة على المحسوبية ومنها الهيئة العامة الزراعية والثروة السمكية فهذه المؤسسة رغم مزاياتها لا علاقة لها من قريب او بعيد في الامن الغذائي للبلد، ونحن بحاجة الى اعادة النظر في عمل الحكومة والمجلي وفيما يخص المجلس اعتقد يجب علينا اعادة النظر في اللائحة الداخلية للمجلس واعمال اللجان البرلمانية وللاسف كل ما تقوم به كسلطتين حتى الآن هو عبث في حاضر ومستقبل الكويت اذ سار العمل دون منهج او رؤية، ونقول للوزراء ان من اراد البقاء في الحكومة فان البقاء يتم من خلال الانجاز وتقديم شيء ملموس للمواطن وليس من خلال المناورات والتحالفات السياسية.

النائب مبارك الخرينج: نحن بهذه المناسبة نؤكد على ضرورة التركيز على الوحدة الوطنية وقد اكد سمو الامير في الخطاب الاميري على ضرورة تطوير الجهاز الاداري للارتقاء بالاداء والحزم بتطبيق القانون ومسؤولية الاعلام المحلي وانا بهذه المناسبة اتوجه بالشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع عن تكوين الجيش الكويتي، كما اتقدم بالشكر الجزيل لرئيس واعضاء المحكمة الدستورية الذين حصنوا المجلس والقرارات الاميرية وتوفير الامير فتوفير الامير عامل من عوامل الاستقرار في المجتمعات، كما نؤكد على ان الاستطلاع الذي قام به مجلس الامة والاخ رئيس مجلس الامة اكد على تبقى القضية الاسكانية كاولوية شعبية وهنا يجب التاكيد عليها كما نؤكد عن ضرورة الاهتمام بالتعليم الذي اصبح يستنزف ميزانيات الاسر بعد اللجوء للتعليم الخاص، ونحن كذلك نشدد على حقوق المراة ونؤكدع لى ضرورة تجنيس ابناء الكويتيين.

كما لابد من التاكيد من حل قضية البدون والعمل على تجنيسهم خاصة العاملين منهم بالجيش والشرطة الذين قدموا للكويت الكثير ويجب الا يمنح المستحق الجنيسة ويستبعد غير المستحق.

النائب يعقوب الصانع «نقطة نظام»: كما لدينا جلسة خاصة حددت يوم غد 1/9 لمناقشة قضية غرامة الداو كيمكال لكن اذا الرئاسة ارتات والاخير وزير النفط د.علي العمير ارتاوا تاجيل مناقشة هذه القضية لحين الجهوزية فانا لا اجد اي غضاضة في سحب الطلب عن ان يحدد المجلس والحكومة بتحديد موعد الجلسة.

الرئيس مرزوق الغانم: نشكر تعاونك اخ يعقوب وقد سبق لكنه منذ وقت مبكر تقدمت بطلب عقد جلسة خاصة لهذه القضية وساطلب من الاخوة تخصيص يوم غد جلسة استكمال لجلسة اليوم وستحدد موعد لاحق للجلسة الخاصة وذلك من خلال تقديم طلب جديد بالتاريخ الذي تراه مناسبا لموعد الجلسة.

النائب يعقوب الصانع: انا اتمنى ان يخصص يوم الاثنين بعد المقبل 1/20 كموعد لعقد الجلسة الخاصة لمناقشة غرامة الداو.

الرئيس الغانم: نحن لا نستطيع لائحيا ان نحدد الآن موعد نسق مع الاخ وزير النفط حول موعد الجلسة ومن ثم تقدم بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة هذه القضية.

النائب صالح عاشور «نظام»: لا اعلم لماذا حصرت الجلسة والمناقشة بين النائب يعقوب الصانع والاخ وزير النفط ونحن 22 نائبا تقدمنا بطلب عقد الجلسة الخاصة ويجب ان تعقد الجلسة في موعدها.

الرئيس مرزوق الغانم: للعلم الطلب الذي قدم منذ شهر 8 سقط لابطال عضوية احد مقدمي الطلب وبالتالي يجب ان يقدم طلب جديد.

النائب يعقوب الصانع: ليس باطلا لان لاخ اسامة الطاحوس وقت تقديم الطلب كان عضوا وبامكان اي نائب تبني توقيعه ويتم الطلب في موعده نحن نريد ايصال رسالة لوزير النفط لا نريد احالة الموضوع الى لجنة اخرى لا نملك تكليف كما لا نريد موعد ولا تحضر الحكومة.

الرئيس الغانم: قدموا طلب من عشرة اعضاء لان الحديث الان

■ الخرينج: نقدر رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية على حكمهم التاريخي بتحصين الذات الأميرية

مبارك الخرينج متحدثا

■ الجيران: مفهوم التطرف يحدده الشرع والدين وليس البيت الأبيض وعلى وزير الداخلية إنشاء أكاديمية أمنية

د. عبدالرحمن الجيران

■ صاحب السمو أكد على الوحدة الوطنية باعتبارها سورنا الحقيقي.. وحرص المبارك والجراح على تكويت الجيش مشكور

■ الروضان: نتمني تطبيق المادة 50 من الدستور التي تنص على تعاون السلطتين مع فصلهما

الوزير الابراهيم في حوار جانبي

■ الصانع: الحكومة على المحك وعليها الحضور بأغلب أعضائها في جلسة مناقشة قضية "الداو"

.. وحوار سري للنائب كامل العوضي